

القراءة التجزئية للنصوص الشرعية وأثرها في تعدد المرجعيات الفكرية

د. سعد بن علي الشهراني (1)

المملكة العربية السعودية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد، فسأتحدث بحول الله تعالى في هذه المداخلة عن "القراءة التجزئية للنصوص الشرعية وأثرها في تعدد المرجعيات الفكرية". وأحسب أن هذه القراءة التجزئية واحد من أكبر المؤثرات في موضوع هذه الندوة الثرية.

وطلباً للإيجاز والاختصار، أشرع في مطالب هذه الورقة :

أولاً : تعريف القراءة التجزئية :

هي قراءة جزئية للنص الشرعي لا تستوعب معناه كاملاً، وتغفل مقاصده.

ويمكن تعريفها بأنها : قراءة انتقائية للنص الشرعي، يأخذ المتلقي من النص ما يهوى ويدع منه ما لا يوافق هواه.

أو هي قراءة تجعل النص تابعاً لا متبوعاً، وموظفاً لا مؤسساً، ومستخدماً لا مخدوماً، ومحكوماً عليه لا حكماً.

(1) أستاذ بجامعة أم القرى.

أو هي قراءة تتمركز حول المتشابهات وتهمل المحكمات.

أو هي حسب التعريف القرآني : "الاختلاف في الكتاب".

وتقوم هذه القراءة على منهج الأخذ ببعض الحق وترك بعضه الآخر، والأخذ ببعض النصوص الشرعية وإهمال النصوص الأخرى، وهو منهج تجزئة الدين، أي الأخذ ببعض أجزائه.

وقد تناولت إحدى الآيات القرآنية هذا النوع من القراءة للنصوص الشرعية، وذلك في قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ * الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ [الحجر 90، 91].

والتعضية في اللغة العربية هي : التجزئة. قال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير الآية : "جزؤوه فجعلوه أعضاء، فأمنوا ببعضه وكفروا ببعضه" (1)

ثانياً : لمحات من تاريخ القراءة التجزئية للنصوص الشرعية :

تحدث القرآن الكريم ناعياً على اليهود إيمانهم ببعض الكتاب وكفرهم ببعضه الآخر، وذلك في قول الله تعالى : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة 85-86].

وهذه القراءة التجزئية التي يأخذ فيها كل طرف من النص الشرعي ما شاء ويترك ما شاء مؤدية ولا بد إلى ظهور الاتجاهات المختلفة في تفسير النص الواحد، وهذا ما سماه القرآن الكريم بالاختلاف في الكتاب : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ ﴾. وسيأتي الكلام عنه وأفياً بعد قليل.

وفي صدر الإسلام : بدأت الشرارة الأولى لهذه القراءة التجزئية مع أول الفرق التي ظهرت في التاريخ الإسلامي وهي فرقة الخوارج، فقد كان ذو الخويصرة باكورة هذه الفرقة التي شكلت لنفسها مرجعية فكرية مختلفة عن المرجعية الفكرية الإسلامية الوسطية.

وقصة ذي الخويصرة كما يروها البخاري ومسلم هي ما رواه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسماً، أتاه ذو الخويصرة، وهو رجل من بني تميم، فقال : يا رسول الله اعدل، فقال : "ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل".

فقال عمر : يا رسول الله، ائذن لي فيه فأضرب عنقه ؟

فقال : "دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدهم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه فما يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه - وهو قدحه - فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدم، آيتهم رجل أسود، إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة تدرر، ويخرجون على حين فرقة من الناس"

قال أبو سعيد : فأشهد أنني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتي به، حتى نظرت إليه على نعت النبي صلى الله عليه وسلم الذي نعتة. قال : فأنزلت فيه : [وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ] (1)

(1) أخرجه البخاري في كتاب : استئابة المرتدين / باب : من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلا ينفر الناس عنه رقم : 3414 وأخرجه مسلم في الزكاة، باب : ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم : 1064.

وتتجلى القراءة التجزئية في ذي الخويصرة، الذي يقر بنبوّة النبي صلى الله عليه وسلم، مع تجويز الجور عليه، فقرأ نبوته ولم يقرأ تلازم النبوة مع العدل والعصمة من الجور.

وعلى هذا النحو من القراءة التجزئية تتابع ظهور المرجعيات الفكرية المختلفة، فكان الخوارج الذين نظروا إلى النصوص الشرعية التي تحتوي على الوعيد، وأغفلوا النصوص الشرعية المحتوية على الوعد، فغلوا في جانب الخوف غلواً قادهم إلى التطرف وتكفير المسلمين بما لا يكفر به المسلم شرعاً.

وفي الطرف المقابل تماماً وقف المرجئة، الذين جعلوا مجرد التصديق بنبوّة النبي صلى الله عليه وسلم كافياً لنجاة الإنسان من المساءلة وفوزه بالجنة، فقادتهم هذه القراءة التجزئية التي ركزت على نصوص الوعد دون الوعيد، إلى التساهل المفرط الذي جعلهم يتحللون من فرائض الإسلام وأحكامه.

وتوخياً للاختصار والإيجاز أنتقل إلى النقطة التالية :

ثالثاً : أسباب القراءة التجزئية :

هناك عدد من الأسباب المؤدية إلى القراءة التجزئية للنصوص الشرعية، ومن أبرزها :

1. الجهل :

وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا السبب في وصفه للخوارج بأنهم "يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ"⁽¹⁾، ووصفه للأئمة المضلين بقوله : "اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فاستلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا"⁽²⁾.

(1) سبق تخريجه.

(2) البخاري 100، مسلم 2673.

ومن ظواهر هذا السبب : تكلم غير المختصين بالعلم الشرعي في المسائل الشرعية الدقيقة التي تحتاج إلى معرفة بالنصوص الشرعية ودراية بطرق الاستدلال والترجيح وأدوات الفهم الصحيح للنصوص الشرعية.

قال ابن حزم مبيناً جهل الخوارج : "أسلاف الخوارج كانوا أعراباً قرؤوا القرآن قبل أن يتفقهوا في السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء لا من أصحاب ابن مسعود ولا من أصحاب عمر ولا أصحاب علي ولا أصحاب عائشة ولا أصحاب أبي موسى ولا أصحاب معاذ بن جبل ولا أصحاب أبي الدرداء ولا أصحاب سلمان ولا أصحاب زيد وابن عباس وابن عمر، ولذا تجدهم يكفر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها، فظهر ضعف القوم وقوة جهلهم." (1)

فينتج عن هذه الحالة أن تتعارض عند القارئ الجاهل الذي لم يتبع في قراءته آليات صحيحة لفهم النصوص ويضرب بعضها ببعض أويأخذ بعضاً منها ويترك البعض الآخر فيقع في القراءة التجزئية للنصوص الشرعية.

2. الإعراض عن فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية :

ومن المقرر أن فهم السلف مقدّم على غيرهم لقربهم من مصدر التلقي، وتوفر شروط فهم النص لديهم من علمهم باللغة التي نزل بها الوحي، وإدراكهم للوقائع والسياقات والأحوال التي تنزل فيها النص، ولهذا كان إجماعهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة، وإذا أجمع الصحابة على مسألة لم يسع من بعدهم الاختلاف فيها.

3. القول على الله تعالى بغير علم :

وهو من أعظم الذنوب وأشد المحرمات، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .
[الأعراف 33]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : "المحرمات قسمان : أحدهما ما يقطع بأن الشرع لم يبيح منه شيئاً لا لضرورة ولا لغير ضرورة، كالشرك والفواحش والقول على الله بغير علم والظلم المحض، وهي الأربعة المذكورة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ فهذه الأشياء محرمة في جميع الشرائع، وبتحريمها بعث الله جميع الرسل، ولم يبيح منها شيئاً قط ولا في حال من الأحوال، ولهذا أنزلت في هذه السورة المكية" (1)

4. سوء القصد :

فصاحب القصد السيئ لا يبحث عن الحق بل يطلب الشبه لينقيها في طريق طالب الحق حتى يصد عنه أو يشوهه عليه. وقد قال صلى الله عليه وسلم : "إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم" (2).

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله : "الشرع قد دل على أن الهوى هو المتبع الأول في البدع، وهو المقصود السابق في حقهم، ودليل الشرع كالتبع في حقهم، ولذلك تجدهم يتأولون كل دليل خالف هواهم، ويتبعون كل شبهة وافقت [ص : 190] أغراضهم.

(1) مجموع الفتاوى 470/14.

(2) البخاري 4273.

ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران الآية رقم 7]، فأثبت لهم الزيف أولا، وهو الميل عن الصواب، ثم اتباع المتشابه وهو خلاف المحكم الواضح المعنى، الذي هو أم الكتاب ومعظمه. ومتشابهه على هذا قليل، فتركوا اتباع المعظم إلى اتباع الأقل المتشابه الذي لا يعطي مفهوما واضحا؛ ابتغاء تأويله، وطلبا لمعناه الذي لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه الله والراسخون في العلم، وليس إلا برده إلى المحكم ولم يفعل المبتدعة ذلك، فانظروا كيف اتبعوا أهواءهم أولا في مطالبة الشرع بشهادة الله.

وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ ﴾ الآية، فنسب إليهم التفريق، ولو كان التفريق من مقتضى الدليل؛ لم ينسبه إليهم، ولا أتى به في معرض الذم، وليس ذلك إلا باتباع الهوى.

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾، فجعل طريق الحق واضحا مستقيما، ونهى عن البنيات، والواضح من الطرق والبنيات؛ كل ذلك معلوم بالعوائد الجارية، فإذا وقع التشبيه بها بطريق الحق مع البنيات في الشرع، فواضح أيضا، فمن ترك الواضح واتبع غيره، فهو متبع لهواه لا للشرع.

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [ص : 191] فهذا دليل على مجيء البيان الشافي، وأن التفريق إنما حصل من جهة المتفرقين لا من جهة الدليل، فهو إذا من تلقاء أنفسهم، وهو اتباع الهوى بعينه.

والأدلة على هذا كثيرة، تشير أو تصرح بأن كل مبتدع إنما يتبع هواه، وإذا اتبع هواه كان مذموما وآثما".⁽¹⁾

5. الشبهات العقلية السابقة لقراءة النصوص الشرعية :

وهذا السبب من أهم الأسباب وأخطرها، فالشبهات العقلية تجعل أصحابها ينحازون إلى بعض النصوص الشرعية بدعوى أن دلالتها على معتقدهم صحيحة وراجحة، أما النصوص الأخرى فيهملون بها وينصرفون عنها ويتأولونها وفق أهوائهم. وهذا السبب من أكبر أسباب تعدد المرجعيات، فإن كل فريق ينظر إلى ما يوافق أصوله العقلية من النصوص فيحتج به، وينظر إلى ما يخالف تلك الأصول فيرده ويبعده.

وإذا نظرنا إلى المرجعيات الفكرية لكثير من الفرق والمذاهب في تاريخنا الإسلامي، وجدنا هذه الشبهات العقلية هي سبب تبلور تلك المرجعيات المستقلة. فالخوارج استندوا إلى نصوص بعينها ادعوا أن فيها دلالة على التكفير بالمعاصي. والمرجئة استندوا إلى أدلة ادعوا أن فيها إسقاطاً للتكاليف بدعوى خروج العمل عن مسمى الإيمان ولوازمه، وهكذا الأمر في الجبرية والقدرية، وغيرهم من الفرق، فإن هذه الشبهات العقلية المستقرة في أذهانهم توجب عليهم إبطال أو رد أو تأويل كل نص يخالف ما يؤمنون به.

رابعاً : آثار القراءة التجزيئية :

للقراءة التجزيئية آثارها السلبية في الأمة، ومنها :

1. الشقاق والافتراق :

من آثار القراءة التجزيئية للنصوص الشرعية : وقوع الشقاق بين المرجعيات المختلفة، والذي يتمثل في إطلاق الأحكام بالتبديع والتفسيق والتكفير، وصولاً إلى النزاعات المسلحة واستحلال الدماء والأموال والأعراض.

وقد وصف القرآن الكريم المختلفين في الكتاب بأنهم في شقاق (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ)،

[البقرة 186] وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾.

2. وقوع العداوة والبغضاء :

وهذا من سنة الله تعالى مع الأمم حين تتعامل مع دينها بانتقائية، فتأخذ ببعضه وتترك بعضه، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

فهذا نص في أنهم تركوا بعض ما أمروا به، فكان تركهم سبباً لوقوع العداوة والبغضاء المحرمين، وكان هذا دليلاً على أن ترك الواجب يكون سبباً لفعل المحرم، كالعداوة والبغضاء، والسبب أقوى من المسبب. (1)

فأخبر أن نسيانهم شيئاً مما ذكروا به - وهو ترك العمل ببعض ما أمروا به - كان سبباً لإغراء العداوة والبغضاء بينهم، وهكذا هو الواقع في أهل ملتنا مثلما نجده بين الطوائف المتنازعة في أصول دينها وكثير من فروعها، من أهل الأصول والفروع... كل ينفي طريقة الآخر ويدعي أنه ليس من أهل الدين، أو يعرض عنه إعراض من لا يعده من الدين، فتقع بينهم العداوة والبغضاء... (2)

3. الهزيمة والفشل :

هناك علاقة طردية بين عزة الأمة ووحدتها، وعلاقة طردية بين هزيمتها وتفرقها. وهذه سنة من سنن الله تعالى في الخلق، ولهذا يأمرنا سبحانه في كثير من آيات كتابه بالوحدة والائتلاف ويحذرنا من الفرقة

(1) مجموع الفتاوى 109/20.

(2) مجموع الفتاوى 16/1.

والاختلاف : قال تعالى : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾
وقال جل شأنه : ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾. [آل عمران
103]

والمنتبج لتاريخ الأمة يجد الأثر البالغ للتفرق في الدين، ويجد أن
الضعف كان يتسرب إلى الأمة وأن الوهن كان يدب فيها كلما ازداد
التفرق والتحزب في الدين. وواقع الأمة المعاصر خير شاهد على هذا
الفشل الذريع من جراء فشو الاختلاف بين كل دولة وأخرى، بل في داخل
الدولة الواحدة فرق وشيع يعادي بعضهم بعضاً!

خامساً : أثر القراءة التجزيئية في تعدد المرجعيات :

1. تعدد المرجعيات بتعدد القراءات التجزيئية :

إن القراءة التجزيئية لا تتخذ شكلاً واحداً، بل تتعدد بتعدد الشبهات
والمنطقات الفكرية المغلوطة الباعثة عليها، وبذا يصبح لكل قراءة
تجزيئية منظومة فكرية مختلفة عما عداها.

2. كثرة الفرق وانقسامها داخل كل مرجعية :

وهذا التفرق إنما ينشأ في حال الضعف لا القوة، وفي حال الفرقة
والائتلاف لا في حال الجماعة والائتلاف، وقد انقسم الخوارج كما يقول
البغدادي إلى نحو من عشرين فرقة، كل واحدة تكفر سائرهما، ثم افترقت
الرافضة بعد زمان علي رضي الله عنه أربعة أصناف : زيدية وإمامية
وكيسانية وغلاة، وافتترقت الزيدية فرقاءً، والإمامية فرقاءً، والغلاة فرقاءً، كل
فرقة منها تكفر سائرهما، وأما القدرية المعتزلة عن الحق فقد افترقت
عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرهما (1)

وهذا نتيجة طبيعية لمن أخذ جانباً من الدين واعتقد أنه هو الدين
كله.

سادساً : توحيد المرجعيات من خلال القراءة الشمولية :

إن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة يكمن في توحيد المرجعيات من خلال الرجوع إلى النصوص الشرعية وقراءتها دون تجزيء لها، فإن "فهم القرآن لا يكون صحيحاً إلا بالجمع بين الآيات المتقابلة في الموضوع الواحد الذي يختلف التعبير فيه باختلاف الوجوه والاعتبارات التي ضلت الفرق بنظر كل منها إلى إحداها دون الأخرى مطلقاً، أو جعلها ما وافق مذهبها أصلاً يرد غيره إليه بالتأويل قريباً كان أو بعيداً. ومثل الجبرية مع القدرية هنا كمثل المرجئة مع الوعيدية من الخوارج وغيرهم من آيات الوعد والوعيد، فهؤلاء كلهم من الذين جعلوا القرآن عضين وضربوا بعضه ببعض".⁽¹⁾

تعريف القراءة الشمولية :

القراءة الشمولية هي الدخول في الإسلام كافة وترك الافتراق في كليات الدين وأساسه القطعية.

ويمكن أن يقال : إنها فهم الإسلام بشموله وعمومه في كل المجالات، وجمع النصوص الشرعية في المسائل والأخذ والعمل بها كافة والرد على من جزأها وعارض بينها.

والقراءة الشمولية للنص هي الاستجابة لأمر الله سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة 208] فإن الذي يأخذ بعض الكتاب دون بعضه لم يدخل في السلم كافة، "وأحكام الإسلام كل لا يقبل التجزئة، ومجموعها هداية العقول، وطب القلوب، وعلاج الأدواء الاجتماعية والشخصية، فمن أخذ ببعضها وترك الآخر فقد فتح في قلبه للشيطان ثلماً ينفذ منها..."⁽²⁾

(1) المنار 179/10.

(2) زهرة التفاسير 651/1.

وهذه القراءة عمل بالوصية الإلهية للأنبياء جميعاً : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ . [الشورى 13] ويقول تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ * فَتَقَطُّوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ * فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾ [المؤمنون 52-53-54] ويقول تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ * وَتَقَطُّوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلَّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾ [الأنباء 92-93] .

ويقص عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قائلاً : "لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي وإذا مشيخة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم فجلسنا حجرة، إذ ذكروا آية من القرآن فتماروا فيها حتى ارتفعت أصواتهم. فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضباً قد احمر وجهه يرميهم بالتراب ويقول : مهلاً يا قوم، بهذا أهلكتم الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب بعضها ببعض. إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه" (1)

فالقراءة الشمولية للنصوص الشرعية لا تأخذ بآية أو حديث وتصد عن البقية، يؤكد هذا المعنى ابن حزم بقوله : "ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله، ولا آية أولى بالطاعة من آية أخرى مثلاً، وكل من عند الله عز وجل، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق" (2)

(1) المسند للإمام أحمد.

(2) الإحكام 161/1.

وهذه القراءة الشمولية تؤدي إلى الاتفاق على مضامين كثيرة، وهي الأصول الكبرى والآيات المحكمات، ولا ضير بعد الاتفاق على الأصول الكبرى أن تختلف الأفهام في ما عدا ذلك، فقد وسع الصحابة رضي الله عنهم الاختلاف في الفروع، ولم يجعلهم ذلك مختلفين ولا حملهم على العداوة والبغضاء، ولا أدى إلى تكون مرجعيات متباينة. تتضارب فيها المعتقدات وتتباين التصورات الأصلية والأصول الفكرية.

"فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء ليس لأحد خروج عنها، ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام المحض وهم أهل السنة والجماعة، وما تنوعوا فيه من الأقوال والأعمال المشروعة فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الأنبياء" (1)

النتائج والتوصيات :

في ختام هذه الورقة يمكن تلخيص أبرز النتائج في النقاط الآتية :

1. القراءة التجزئية للنصوص الشرعية هي منهج قائم على تجزئة الدين وتفريقه والانتقائية في التعامل مع النصوص الشرعية بحيث يقبل القارئ ما يتفق وهواه ويدع ما سواه.
2. التأمل في تاريخ المرجعيات الفكرية على مر التاريخ الإسلامي يجد أن كل مرجعية مستقلة أخذت جانباً من الدين واتكأت إلى نوع من النصوص الشرعية وأهملت الجوانب الأخرى.
3. تعدد المرجعيات الفكرية أدى إلى كثير من العداوات والنزاعات على مر تاريخ الإسلام.
4. أخذ الدين بكماله وشموليته واعتداله ووسطيته : هو الجامع للأمة والموحد لكلماتها، والعاصم من التفرق وذهاب القوة.

وأوصي في النهاية ببعض التوصيات المهمة :

1. أن يقوم ثلة من علماء الأمة الراسخين بعمل ميثاق إسلامي يجمع الكليات والثوابت المحكمة التي لا يسع مسلماً تركها.
2. الحرص على الجماعة والائتلاف ونبذ الخصومة والافتراق، وتوحيد الصفوف وفق الأصول الشرعية ومن خلال القراءة الشمولية للنصوص الشرعية.
3. حث الدعاة والمفكرين وقادة الرأي والعمل الإسلامي على التكامل والتكافل وفهم الإسلام الشامل وترك التعصب والتنازع.